UNIVERSITY LIBRARIES



عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... : الرقم

٤١٤
ش س

شرح الرسالة الوضعية العضدية، تأليف السمرقندي،
أبي القاسم بن أبي بكر - بعد ٨٨٨هـ. بخط ابراهيم
ابن الحاج مراد سنة ١٢٥٩هـ.

٣٤ ق
١١ س
٢٣×١٦٫٥ سم

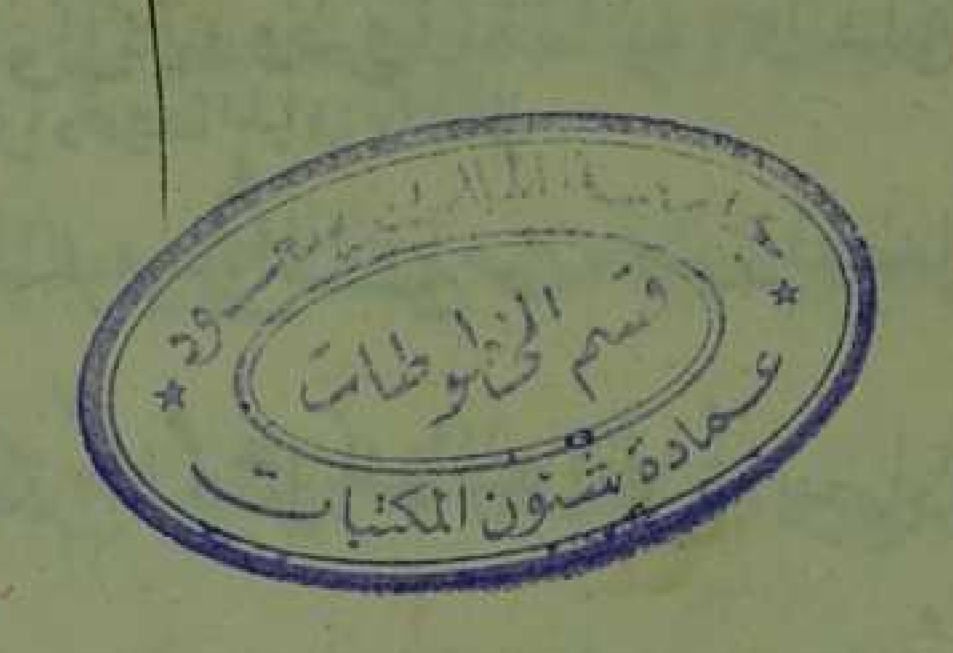
٦٨٣٧ نسخة حسنة، خطها نسخ مقروء، طبع عدة طبعات آخرها
سنة ١٣٢٩هـ.

معجم المؤلفين ٨: ١٠٣ الأزهرية ٤ : ٥٤

١- الصرف والوضع، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ د- شرح
السمرقندي على الرسالة الوضع العضدية.

١٣٧٨ / ٥أ
١٠/٥/١٤٠٩ هـ

هذه الرسالة العضدية وشرحها
للعلامة السمرقندي قدس
الله روحهما في علم
الوضع بالتمام
والكمال



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة
اوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف
اصول كلمه وظروف معانيه والصلوة
والسلام على المشتق من مصدر المفضل
والحكم الموصل بالفاظه انواع السعادات
والنعم المضمر في اشاراته اصناف
الحكمة والنبي محمد المذكور اسمه في التوراة
والانجيل وعلى اله مظهر الحق ومبطل
الاباطيل ما ظهر النجم في العلم وما استتر
النجم في العلم وبعد فلما شاع في الامصار
وظهر

وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة
العضدية التي افادها المولى الامام المحقق
والفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد
الحق والدين اعلى الله درجته في اعلى
عليين وكانت مشتملة على مسائل
دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية
الايجاز ونهاية الاختصار ولم يكن لها
بد من شرح لا يغادر صغيرها ولا كبيرها الا
احصاها ويبلغ في تبيين المرام وتحقيق
المقاصد اقصاها اردت الخوض في تتميم
هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه

جمع مسئلة وهي تطلق على النسبة التامة ككون القيام في زيد قائم وتطلق ايضا على القضية فعلى الاول يكون من اشتمال الدال على المدلول وعلى الثاني يلزم اشتمال الشيء على نفسه اذ الرسالة هي القضايا او المسائل والقضايا ويجاب بانا نلاحظ المشتمل مجملا والمشتمل عليه مفصلا فتغايرا اه

الخرائد جمع خريدة وهي اللؤلؤة [illegible]

خرائدها اللثام • مع جمود القريحة وكلال
الجمود عدم انبساط العقل في المدارك
والقريحة العقل

الطبيعة تحفة للحضرة العلية • الامير
اي تشويش الفكرة من حوادث الزمان اه

الأعظم • والقهرمان الأكرم • ظل الله على
هو مالك رقاب العباد اي ... الحاذق الحافظ

الأنام • فاتح ابواب الانعام والإكرام •
عطف تفسير

الذي اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته •

وبلهت حلل الأمارة على قامته • الفائز
اي افتخرت
مأخوذ من الفوز وهو الظفر اه

بالحكمتين العلمية والعملية • الحائز للرياستين
اي الجامع

الدينية والدنيوية • اشرف السلاطين

في الأصل والنسب • واحقهم في الفضل
عطف تفسير

والأدب • فياض سجال النوال • على

الخلائق • وهاب جلائل النعم والرقائق •

ما نوال

(في الحاشية: ... الفضل ... جمع ... والنوال العطاء اه)

ما نوال الغمام وقت ربيع • كنوال الامير يوم سخاء •

فنوال الأمير بدرة عين • ونوال الغمام قطرة ماء •
البدرة عشرة الاف درهم والعين تطلق على الذهب فالمراد عشرة الاف دينار اه

المؤيد بتأييد الملك العليم • مغيث الدولة
اي المقوي

والدين الامير عبد الكريم • لا تزال رقاب الامم

خاضعة لأوامره • واعناق الخلائق ممتدة نحو

مراسمه • وهذا دعاء قد تلقاه ربنا بحسن
جمع مرسوم والمراد به ما يكتب فيه العطايا في ديوان الملك

القبول • قبل ان ارفع الصوت واقول • فان

وقع في حيز القبول والرضى • فهو في غاية
اي الشرح وهو التحفة

المقصود ونهاية المبتغى • والله الميسر

للآمال • وعليه التوكل في جميع الأحوال •
جمع امل وهو الرجا

قال المصنف رحمه الله تعالى بعد التسمية

هذه فائدة المشار اليه بهذه العبارة

الذهنية التي اراد كتابتها وبيان اجزائها
اي كتابة المنعوتي لدالة عليها

نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس

فاستعملت لها كلمة هذه الموضوعة للمشار

اليه محسوسا والفائدة في اللغة ما حصلته من مال

او علم او غيرهما مشتق من الفيد بمعنى الحدثان

المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته اذا اصبت
عطف عام على خاص

فؤاده وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث

انها ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها

في طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث انها مطلوبة

للفاعل بالفعل تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة

للفاعل

للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور

الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالفائدة

والغاية متحدان بالذات ويختلفان
اي المصدق

بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية
اي المفهوم

ايضا كذلك لان الحيثيتين متلازمتان
اي في الخارج اي ومختلفتان

ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه

اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل

والعلة الغائية بالعكس فالاولان اعم

من الاخرين مطلقا اذ رب ما يترتب على الفعل

فائدة لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل

الفائدة على ما اشير اليه بهذه فحقيقية

قد يقال الغاية قد تنفرد عن الفائدة وذلك فيما اذا ترتب على الفعل
ضرر كلدغة حية فانه غاية لانه اخر الفعل وليس فائدة اذ الضرر
ليس فائدة ونتيجة واجاب بان هذا ليس غاية اصطلاحا
اذ هي المصلحة والضرر ليس مصلحة فان قلت الفائدة
تنفرد عن الغاية فيما اذا كانت الفائدة في اثناء الفعل
كما اذا حفر بئرا للماء فخرج له كنز في اثناء الحفر قلنا اجيب
بان الفعل قد انتهى عند خروج الكنز وما بعده فعل اخر
مستانف فعلم من ذلك ان ثمرة الفعل لا تكون الا في اخره
لان ثمرة الشيء ونتيجته متاخرة عنه اهـ

لغة وعرفا اذ العبارات في انفسها فائدة اما
باعتبار اللغة فظاهر واما باعتبار العرف فلانها
مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن
محالها ويجوز ان يكون مجازا في الاسناد
باعتبار ان لتلك العبارات مدخلا في حصول
الفائدة **تشتمل** اما خبر بعد خبر او حال او صفة
لفائدة والمراد انها تشتمل اشتمال الكل على الاجزاء
على مقدمة وتقسيم وخاتمة وجه الترتيب
ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبارات اما ان
يكون لافادة المقصود او لافادة ما يتعلق به
اذ الخارج عنهما لا يذكر فيها فان كان الاول

اي بمعنى افادة المقصود وافادة ما يتعلق بالمقصود اه

فهو

فهو للتقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك
التعلق تعلق السابق باللاحق اي التعلق
من حيث الاعانة في الشروع على وجه البصيرة
فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق
بالسابق اي التعلق من حيث زيادت
اي لاجل
التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة في اللغة
مأخوذة اما من قدم اللازم بمعنى تقدم
او المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما
يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة
ظاهرة لتقدمها في الذكر ولتقديمها الطالب
في الشروع في المقصود بالذات او بالواسطة

اي معبر بها عما اي معان وذكر الضمير في عليه باعتبار لفظ ما المعاني
التي يتوقف عليها الشروع كتعريفه وبيان موضوعه وغايته
وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا بل المراد مقدمة الكتاب
وهي اسم لطائفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع له فيه كما هو ظاهر اه

توجيه للمناسبة بينهما على اخذها من المتعدي مكسورة الدال
اما على اخذها من مفتوحتها فوجه المناسبة تقديم الطالب
لها وهي بين كونه لعله نظر الى ما تقدم من قلته وانها من عن
استحقاقها لمتقدم بالذات اه ح ق

متعلقات بتقديم وتقديمها بالذات ان كانت اسما للمعاني
وبالواسطة ان كانت اسما للالفاظ اقول كان الاولى
حذف قوله او بالواسطة لان المقصود بيان المناسبة
بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي والمعنى الاصطلاحي
ليس الا المعاني كما علمت تامل اه ح ق

والمراد بالمقدمة ههنا المعاني المخصوصة او العبارات
المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بان يكون من
قبيل اطلاق اسم الكلي على بعض جزئياته او
اطلاق اسم المدلول على بعض ما دل عليه وما
وقع في بعض النسخ على مقدمة وتنبيه وتقسيم
وخاتمة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه
من المقدمة فلا معنى لعده جزءا مستقلا
المقدمة مبتدا خبره هذا الذي نشرع
فيه او بالعكس واما جعل مجموع هذه العبارات
التي بعدها الى قوله التقسيم خبرا لها فغير
مناسب في امثال هذا المقام تامل ولما كان
معرفة

معرفة اقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع
وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف
عليه المقصود كما يظهر لك بعيد ذلك بدء
في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار
فقال **اللفظ قد يوضع لشخص بعينه** اعلم ان
اللفظ في اصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى
المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو
حرف واحدا او اكثر مهملا كان او مستعملا صادرا
من الفم او لا لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر
من الفم من الصوت المعتمد على المخرج حرفا واحدا
او اكثر مهملا او مستعملا فلا يقال لفظة الله
لانه قد يوهم ان الله جاهد

بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه

ان يصدر من الفم من الحروف واحدا كان او اكثر

بيان لما

او تجري عليه احكام اللفظ كالعطف والابدال

فيندرج فيه كلمات الله تعالى وكذا الضمائر

التي يجب استتارها وهذا المعنى اعم من الاول

اي عرف اللغة لا اصطلاحا

وهو المراد هاهنا واللام فيه اما للجنس من

حيث حصوله في بعض افراده اعني العهد الذهني

بالجنس ابرز

اي ومدخوله فرد غير معين

او لحصة معينة من جنس مطلق اللفظ وهي

اي من افراد جنس هو اللفظ المطلق اه

الموضوع اعني العهد الخارجي وح يجب ان يحمل

اي ومدخوله فرد معين وهو الذكري بعينه

قوله يوضع على العدول عن الماضي الى المضارع

اما لاستحضار الصورة لنوع غرابة او للتاخر

الوضع

اعلم ان المادة هي حروف الكلمة وان الهيئة هي وزنها كضرب على وزن فعل وضارب على وزن فاعل

7

الوضع عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد هذا

اي تقرر يقال مهدت الطفل اذا وضعته في المهد وهو ما يوضع به الطفل من سرير ونحوه ويلزم من وضعه استقراره فيه اه

فنقول اقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص

المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على

اي كونه جزئيا اي كونه عاما اي الته اي الته

ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء اربعة لان المعنى

اما متشخص اولا وعلى كلا التقديرين فالوضع اما

خاص اولا فالاول ما يكون موضوعا لمتشخص

اي من الاقسام الاربعة

باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعا

اي شخصيا

خاصا الموضوع له خاص كما اذا تصورت

ذات زيد ووضعت لفظة زيد بازائه والثاني

اي بمقابلته

اي كقوله كاسماء الاشارة اي كوضع ذا للكلمة المشار اليه بخصوص [illegible] اي لجميع جزئيات ذلك ولما كان الموضوع له جميع افراد ذلك وهي لا يتاتى الوضع لها الا باستحضارها ولا يتاتى استحضارها بذاتها احتيج في استحضارها الى [illegible] لعنوان كلي وهو مفهوم مذكر وكان الوضع عاما لوضع الته اه

ما وضع لمتشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل بامر

اي جنس متشخص

عام ويسمى ذلك الوضع وضعا عاما الموضوع له

اي شخصيا

خاص كاسماء الاشارة على ما سيجيء وهذا القسم
مما يجب ان يكون معناه متعددا والثالث
ما وضع لأمر كلي باعتبار تعقله كذلك اي على
عمومه ويسمى هذا الوضع وضعا عاما للموضوع له
اي كليا
عام كما اذا تصورت معنى الحيوان الناطق
اي المتحرك بالارادة اي المتفكر بالقوة
ووضعت لفظة الانسان بازائه والرابع
اي بمقابلة
ما وضع للكلي باعتبار تعقله بخصوصية بعض
كالانسان
افراده وهذا القسم مما لا وجود له بل حكموا
كزيد
باستحالته لأن الخصوصيات لا يعقل كونها مرآة
اي بعض الافراد
لملاحظة كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذكر
وهو معنى الانسان
القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربعة
لعدم
وهو الوضع الخاص للموضوع له خاص والوضع العام للموضوع له خاص



٨

لعدم تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق
الغرض به فيما هو المقصود الاصلي من تلك الرسالة
وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول
والاول وان كان كذلك الا انه لما شارك الثاني
في تشخص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله
اي كون المعنى جزئيا
بعينه يحتمل ان يكون صفة كاشفة للمتشخص ويحتمل
اي ملتبس بعينه
ان يكون في مقابلة قوله بأمر عام اي قد يوضع
اللفظ للمتشخص باعتبار تعقله بعينه وتشخصه
وهذا اولى
وقد يوضع له باعتبار امر عام اي باعتبار تعقله
بأمر عام وذلك اي الوضع للمتشخص باعتبار امر
عام يتحقق بان يعقل امر عام مشترك بين



متشخصات ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل
واحد من هذه المتشخصات بخصوصه
اي يعين اللفظ بازاء كل واحد من افراده المتشخصة
سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كما في معاني
الحروف او من عوارضها كما في المضمرات واسماء
الاشارة وذلك الامر العام ملحوظا باعتبار كونه
مرآة لملاحظة تلك الافراد التي هي المسميات
الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام
موضوعا له كما توهم بعض في الضماير والموصولات
وغيرها وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو
الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعيين
غالبا

غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله بحيث لا يفهم
ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ
ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك
حتى يستعمل فيه ويفاد ويفهم منه فان ذلك
باطل بل المقصودات الموضوع له والمستعمل
فيه هذا المتشخص من افراده على حدة وهذا
الاخر كذلك دون القدر المشترك حال من قوله
واحد بخصوصه اي متجاوزا القدر المشترك
فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال
فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلا ويراد به

الأمر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد

المذكور واذا كان كذلك **فتعقل** الواضع **ذلك**

المشترك آلة للوضع وسيلة الى حصوله **لانه**

اي المشترك **الموضوع** له فقوله لانه بتقدير

اللام معطوفا على الخبر ان قرئ فتعقل مصدرا

وان قرئ على صيغة المضارع المجهول فالفاء في

الجزاء فآلة منصوب على الحالية ولانه عطف

عليه **فالوضع كلي والموضوع له مشخص**

اي باعتبار انه فهو من تسمية

كما قررناه **فذلك** اي اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار

امر عام **مثل اسم الاشارة** نحو هذا ~~يحمل ان يكون~~

نزل ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه المعين

لكمال

المسبب باسم السبب كما قاله الكردي والا فهو باعتبار الموضوعية وباعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع جزئي كما سبق اما بالنظر لما تضمنه مما ذكر فكلي ايضا اهـ ح ق

لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل

فيه ذلك الموضوع للاشخاص **فان هذا مثلا**

اي لفظ ذلك

موضوع ومسماه المشار اليه المشخص

اي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا

والمشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد

بالمشار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون

صفة للمشار كما لا يخفى على ذي مسكة وقوله

اي عمله اي صيغته من الفعل

موضوعة في بعض النسخ بتاء التانيث على

انه خبر هذا مبتدا والكلمة وفي بعض

آخر بالاضافة الضمير على انه من قبيل الاسماء ومسماه

ح بيان له وقوله **بحيث لا يقبل الشركة**

اي الجامدة التي المراد بها مجرد الذات لكونه مبتدا محكوما عليه واللفظ اذا حكم على مدلوله فالمراد به الذات واذا حكم به فالمراد به الصفة فاذا قلت الفاضل قائم فالمراد الذات المتصفة بالفضل محكوم عليها بالقيام قاله المحشي وانما قال من قبيل الاسماء ولم يقل اسم من الاسماء لانه في صورة الصفة ويجوز ان يكون باقيا على وصفيته جريا لهذا اهـ ومسماه تفسير له والمشار اليه معمول الخبر مثل زيد مضروب ابوه اهـ ح ق

اي عطف بيان وورد عليه ان عطف البيان لا يعترض بالواو والجواب انه اراد به البيان لغة التفسير وهو التفسير لا البيان

تأكيدا لما استفاد من الشخص يعني ان مفهوم
هو هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص
لا مفهوم هذا الذي يقبل الشركة ح
الذي لا يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظة
هذا المشار اليه مفهوم مذكر مشخص لوحظ
بأمر عام وهو المفهوم المشار اليه المذكر المفرد
الصادق على هذا المشار اليه المشخص وعلى ذلك
الآخر كما اذا حكمت على كل رومي بأنه ابيض
بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات
اي افراد رومي
الرومية من زيد وعمرو وغيرهما بأمر عام
وهو الرومي وحكمت عليه بأنه ابيض **تنبيه**
اي على جميع المشخصات
لفظ التنبيه يستعمل في مقامين احدهما ان
يكون

11

يكون الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني
اوليًّا
ان يكون معلوما من الكلام السابق
وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور
طرفيه مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة
وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكر
اي المصنف
في صورة الاستدلال والبديهيات قد
ينبه عليها ازالة لما قد يكون في بعض
الأذهان القاصرة من الخفاء **ما هو من**
هذا القبيل اي ما صدق عليه اللفظ
الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها
هو جنس كلي تحته افراد جزئية كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات
تحت امر عام **لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة**

لأن وجه افادته لواحد من تلك المتخصات

بعينه ليس الا لوضعه له وهو لا يحصل به
اي الوضع

لاستواء نسبة الوضع الى المسميات

اي لاستواء المسميات في نسبة الوضع اليها ففي العبارة قلب والهاء فيكون المصدر مضافا للمفعول في واظهر لوط المسميات مع ان الحال لا يخفى عليهم

اي لاشتراك الكل في ذلك اذ مع اشتراك
اي الوضع

الكل في ذلك لا بد في افادة التعيين من
اي في نسبة الوضع

امر ينضم اليه بل يحصل ذلك التعيين وهو

المعنية بالقرينة فان قيل ما هو من

هذا القبيل والالفاظ المشتركة سيان
اي اللفظ الموضوع للمتخصات باعتبار اندراجها تحت امر عام
اي كلفظ العين مثلا

في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون

القرينة وفي تعدد معنى الموضوع له فما

الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما

لزوم

[illegible]

لزوم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة

الوضع وتعدده فان قلت اللفظ

بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج

الى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو

المقرر فكيف حكمت عليه بالاحتياج

قلنا المراد بما ذكره هو ان اللفظ

الموضوع لمعنى يكفي في صحة استعماله في معناه

كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج الى

القرينة في صحة الاستعمال بخلاف المجاز

فانه يحتاج الى القرينة في ذلك ليتصرف

عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ

للاستعمال فيه واحتياج القرينة فيما نحن
اي لاجله
فيه وفي المشترك لدفع مزاحمة المعاني
الحقيقية وفهم المراد لا للاستعمال فيه ولما
فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال
التقسيم مبتدا وخبر مبتدا على ما مر
والمحذوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو
اي اللفظ المذكور
ضم قيود او اكثر الى عام ليصير ذلك العام
بانضمام كل قيد قسما مباينا للقسم الاخر
او غير مباين له باعتبار تنافي القيود او
تخالفها فقط والمتبادر بحسب العرف هو
اي عند اطلاق التقسيم
اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل
وحاصله

وحاصله اجمالا تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله
اولا الى قسمين ما هو مدلوله كلي وما
هو مدلوله متشخص وتقسيم القسم الاول
منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق
وفعل وتقسيم الثاني منه الى العلم والى
الضمير واسم الاشارة والموصولات على
وجه تنضبط به تلك الاقسام فان تحقيقها
على كيفية التقسيم
من مزال الاقدام اللفظ اي الموضوع
مدلوله اي المعنى الموضوع له فان الحاصل
في العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه
بهذه العبارة ومن حيث انفهامه مطلقا

يسمى مفهوما ومن حيث انفهامه بانفهام غيره
مدلولا ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا
له ومن حيث القصد اليه من اللفظ افادةً
معنىً اما كلي او متشخص لأن مدلوله اما ان
يمتنع من فرض صدقه وحمله على متعدد وهو
المتشخص ويسمى جزئيا حقيقيا او لا يمتنع كذلك
كزيد
وهو الكلي فان قيل هذا التقسيم فاسد
كالانسان
لأن الألف واللام في اللفظ ههنا للاستغراق
فمعناه ح كل لفظ موضوع لمعنى اما مدلوله
اي حينئذ جعلت ال للاستغراق ففي المتن
كلي او متشخص ولا شك ان مورد القسمة هو
اللفظ الموضوع لمعنى فنقول مورد
القسمة

منصوب على العلية اي لاجل افادة المخاطب اه كرديه وفي نسخة الذي افاده ح وقوله معنى مفعول ثاني ليسمى المقدرة اه

الاولى في المقابلة اي بقول او جزئيا وان كان يقال له شخصا اه

كبرى قياس حذفت صغراه تقريرها مورد القسمة اللفظ الموضوع بقرينة ان السياق في تقسيمه كما اشار الى ذلك بقوله من تقرير الاشكال فنقول الخ اذ هو تصوير للعبارة المركب من المقدمتين اه ح

القسمة اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك
فمدلوله اما كلي او متشخص فمورد القسمة اما
من القسم الاول او منهما من الثاني فان
كان الأول لا يشمل الثاني وان كان الثاني
لا يشمل الأول قلنا معنى قولنا كل اللفظ
اما كذا او كذا ان كل فرد من افراده متصف
باحد هذين الوصفين على سبيل الانفصال
فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة
لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل في امثال
هذا المقام من ان الانقسام الى الاقسام
لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم

اي فالاعتراض مسلم غير ان النتيجة اي دليلها وهي قوله فمورد القسمة اما من القسم الاول او من القسم الثاني غير مسلم لان قوله مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرط وهو اندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى هذا حاصل الجواب فكان الاولى ان يورد الجواب هكذا اه

اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى

الاقسام لكل منها ويلزم انقسام الشيء

الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا

التقسيم باطلا كامثاله فالجواب عنه ان الانقسام

المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني

والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية

بل من حيث حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار

لا يلزم ان يكون لازما للملزوم باعتبار اخر

كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزيد

مثلا **الاول** اي اللفظ الذي مدلوله كلي **اما**

ذات اي اما مدلوله ذات او يقال بالتجوز بالحذف

اسم

اسم الذات والحدث على ما يدل عليهما من اللفظ

وح يستقيم قوله **وهو اسم الجنس** كرجل **او حدث**

وهو المصدر انما اخرج المصدر عن اسم الجنس

ليبتني التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه

قال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما حدث

وحده او غير حدث وحده او مركب منهما

والمراد بالذات ههنا ما لا يكون حدثا ولا

مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما الى

الاخر والحدث امر قايم بغيره يعبر عنه بالفارسية

بما اخره دال ونون كالضرب او تاء ونون كالقتل

فيخرج عنه معنى السواد والبياض لعدم التعبير

ومعنى الجيد والمنو العدم القيام بالغير ومعناه

اختصاص الناعت بالمنعوت او التبعية في
اي النعت والمنعوت

التحيز اي الاتحاد في الاشارة الحسية كما في الماديات

او العقلية كما في المجردات ولما كان اعتبار التركيب

بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختصاص

ذلك المركب بما اعتبر فيه مع طرفيه نسبة فعبر عنه

بقوله او نسبة بينهما لانها السبب في وضع اللفظ

باذاء ذلك المركب وذلك اي النسبة والتذكير
باعتبار المذكور او المركب المشتمل عليها اما

ان تعتبر النسبة من طرف الذات وهو المشتق او
اذ يعتبر اولا الذات — اي التركيب

تعتبر من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل
المراد

المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو

يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق

بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا

اشكال والانقسام الى الاربعة استقرائي

لا عقلي وان كان مرددا بين النفي والاثبات

بحسب المآل وراجع الى تقسيمات ثلاثة فلا يضر

ارسال الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام
اي القسم — المراد بالاخير النسبة

الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار كالفعل

والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما ان

يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث

وهو اسم الفاعل او الثبوت وهو الصفة المشبهة
كضارب — كحسن

قوله واحتمال العطف علة على معلول والتقدير لان احتمال الانقسام الخ اه

او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه
مقتول

آلة لحصوله وهو اسم الآلة او مكانا وقع فيه وهو
كالمفتاح فهو آلة للفتح — كرمي باعتبار مكان الرمي

ظرف المكان او زمانا وهو ظرف الزمان او
كرمى باعتبار زمان الرمي

يعتبر قيام الحدث به وضعا لزيادة على غيره

وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار

الزمان الى الماضي والمستقبل والحال وباعتبار

الطلب الى الامر وغيره **والثاني** اي اللفظ الموضوع

لمعنى متشخص **فالوضع** اي وضع اللفظ لذلك المتشخص

اما متشخص ايضا بان يكون الموضوع له متشخصا

واحد الوحظ بخصوصه اي بما يعينه **او كلي** اي

عام بان يكون الموضوع له كلا من متشخصات لوحظت
اي بمشخصاته من طول وقصر وغيرهما

اجمالا

اي ان التصور بوجه ... الوضع والموضوع عام

اجمالا بامر كلي يعمها صدقا **والاول** اي اللفظ الموضوع

لمتشخص وضعا خاصا **العلم** اي الشخصي واما العلم

الجنسي فخارج عن مورد القسمة اذ معناه كلي
لان مورد القسم اللفظ الموضوع لمتشخص

والثاني اي اللفظ الموضوع لمتشخص وضعا عاما

اقسام اربعة الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول

ووجه الحصر في هذه الاقسام الاربعة هو ان مدلوله

اما ان يكون معنى في غيره اي حاصلا في متعلقه

يتعين بانضمام ذلك الغير اليه بمعنى انه لا يحصل

في الذهن ولا في الخارج بنفسه بل يتحقق بانضمام
اي في الخارج

متعلقه اليه ويتعقل بتعقله **وهو الحرف** لكن
اي في الذهن

والى **او لا** يكون ذلك بان يكون معنى حاصلا

لانه موضوع للماهية الكلية وقال الحفني حاصله انه تخص ات الماهية الكلية بالذهن فهي معينة فتكون داخلة في مورد القسم

هذا خلاف التحقيق والمعتمد ان العلم الجنسي كاسامة وجنسا هو من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص لان علم الجنس موضوع للماهية بشرط تعينها في الذهن اهـ

في نفسه متحصل بدون انضمام امر اليه واذ قد
عرفت ان الالفاظ الموضوعة لمشخصات وضعا
عاما تحتاج حين استعمالها الى قرينة لافادة
التعيين فالقرينة ان كانت في الخطاب يعني المخاطبة
فيتناول ضميري المتكلم والغايب فالضمير كانا وانت
وهو فان ما يفيد ارادة المعين منها من القرينة
انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى
حاضر وان كانت تلك القرينة في غيره اي في
غير الخطاب فاما حسية بان يشار الى المراد
بذلك اللفظ بعضو من الاعضاء الحسية وهو
اسم الاشارة كهذا وذلك فان المعين المراد
منهما

من المعنى المعين انما هو هذه او عقلية
بان يشار الى المراد باللفظ الذي هو معين عند
المخاطب باعتبار تعينه بنسبة مضمون جملة
اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه
وهو الموصول كالذي والتي فان المعين المراد
من كل منهما انتساب مضمون صلته اليه المعلوم
قبل اقترانها به المعهود لهما كقولك لمن سمع انه
جاء واحد من بغداد الذي جاء من بغداد رجل
فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا
المعين عند المخاطب باعتبار تعينه عنده ولا
يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا

بانضمام امر خارجي مع تلك النسبة كالحصار
مضمون الصلة مثلا فيما اشير اليه بهذه كنسبة
كما يجي تحقيقه ولقائل ان يقول كون الحرف
وضميري المتكلم والمخاطب موضوعة لمشخص
ظاهر واما ضمير الغايب فقد يعود الى مفهوم
كلي ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذي
هو مثلا يراد به كلي وقد اجيب عن الاشارة الى
الجنس بانها مبنية على جعله بمنزلة
المشخص المشاهد وكذا في الموصول واما
في ضمير الغايب فالظاهر ان لفظ هو موضوع
للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغايب المفرد
المذكر

19

المذكر سواء كانت جزئيات حقيقية او
اضافية كما سيجي تحقيقه واعترض بان جعل
القسمة اي قسمة اللفظ الموضوع لمشخص
اي الانقسام
وضعا عاما الى تلك الاقسام الاربعة غير
حاصرة لجواز ان يكون ههنا لفظ وضع
بامر عام لكل افراده المشخصة ولم تكن
القرينة احدى الثلاثة المذكورة كاسماء
حروف المباني كالالف والباء وكذا لفظ
التعيين واسماء الكتب كالكافية والشافية
اي كون الشي معينا
ولما كانت الاقسام تشترك في شي وتمتاز
في شي آخر اراد ان ينبه على ما به الاشتراك

الجزئي الحقيقي هو الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كزيد اه
الجزئي الاضافي هو الذي يندرج تحت كلي كالانسان المندرج تحت الحيوان اه

قوله حروف المباني اي هي التي تبنى وتتركب منها الكلمة وقوله كالالف والباء لباء تمثيل للاسماء فالباء مثلا موضوعة لكل فرد مما صدق عليه با وقوله وكذا لفظ التعيين اي والتشخص والجزئي فانها الفاظ متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار اي فانها موضوعة لكل فرد مما صدق عليه كون الشي معينا وكون الشي متشخصا وكون الشي غير صادق على كثيرين ح ق

اي فانها موضوعة لكل فرد مما صدق عليه الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة ويقال بنظير ذلك في الشافية وقد يجاب عن هذا الاعتراض بان المذكورات موضوعة للامر الكلي لا للافراد

ومأبه الامتياز فوضع الخاتمة لاجل هذا فقال

الخاتمة تشتمل الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف

لتكون مبتدأ محذوف الخبر اي الخاتمة هذه التي نذكرها

او بالعكس ويحتمل ان تكون تشتمل حالا من المبتدأ على راي سيبويه

او من ضمير في الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقائه وهو الذي نذكرها

النظام قوله **على تنبيهات** يحتمل ان يراد بها اي بالتنبيهات اي نظام السابق

الالفاظ اي الخاتمة تشتمل على كل منها ويحتمل اي اشتمال الكل على اجزائه

ان يراد بها المعاني لتكون الالفاظ مشتملة عليها

اشتمال الظرف على المظروف فلا يلزم اشتمال الشيء توزيع على الاحتمالين

على نفسه ولما كان ما فيها من الاحكام علم مما

تقدم اطلق التنبيهات عليه **الاول** اي التنبيه

الاول

بيان ما في الخاتمة من التنبيهات الذي ... (marginal note)

الاول **الثلاثة** اي الضمير واسم الاشارة والموصول

مشتركة في ان مدلولاتها ليست معاني في غيرها

يعني ان معاني هذه الثلاثة مشتركة في ان كلا

منها بتمامه معنى في نفسه ملحوظ قصدا مستقل

بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه **وان كانت** ان غائية

تلك المدلولات **تتخصص بالغير** اي ليس كل من اي تتعين بالغير وهو كونه

تلك المدلولات متخصصا في العقل بحسب فهمها اي متعينا اي عقل السامع

وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب اي المدلولات

والاشارة حسا وعقلا **فهي اسماء لا حروف** اي اذا اي كلها الفاء تفريعية على المتن

كانت معانيها بتمامها مستقلة بالمفهومية

وهو قوله ليست معاني في غيرها وليس مراد الشارح بانه قوله فهي الفاء واقعة في جواب شرط مقدر بل هو توزيع اه

فهي اسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه

كذلك التنبيه الثاني الاشارة العقلية لا تفيد
اي مطلقا
التشخص هذا اشارة الى الفرق بين الموصول
وبين الضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة
التي هي الصلة لا يفيد الجزئية فان تقييد الكلي
وهو لفظ الصلة
بالكلي لا يفيد الجزئية اما كون القيد كليا فنظرا
كقولك غلام رجل فكل من المضاف والمضاف اليه كلي
الى ان وجود الصلة لا يدل الا على انتساب مضمون
اي من الاحضار الخارجي
جملة الى ذات ما من غير تعيين واما اعتبار
كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص
وهو لفظ الموصول
على ما قرر فمن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع
الاولى للسامع
من حرف الموصول وحده حين الاطلاق ليس
الا الامر الذي هو آلة لملاحظة المشخصات
ولا

شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو
كلي ايضا فلا يفهم السامع مشخصا بخلاف قرينة
الخطاب والحس فان كلا منهما يفيد التشخص
فيفهم السامع منهما ما يمتنع فيه الشركة
ما وافقه على معنى جزئي
فلذلك كانا اي الضمير واسم الاشارة جزئيين
وهذا اي الموصول كليا وفيه بحث اذ الموصول
موضوع للمشخص على ما حقق وعدم فهم السامع
اي التشخص
المعين لا يوجب الكلية اللهم الا ان يقال المراد ان
اذا كان الكلام بعيدا في الجواب يوقع هذه اللفظة
الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة
اي مجازا
الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الاحضار
الخارجي لا لان الموصول كلي حقيقة والا فلا يستقيم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كل منهما اذ القرينة المفيدة للتشخص المحتاج اليها
اي القرينة
في الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة وان لم
تعتبر فلا فرق ايضا لعدم افادة الجزئية في الكل
لكن لما كان المعتبر ظاهرا من كل قرينة هو مضمون
الصلة حكموا بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة
كقيام الاب في قولك قام ابوه
عطف تفسير
العقلية المفهومة منها اي من انتسابها والمصنف
هذه التوقفة على ذلك التنبيه **الثالث علمت من هذا**
اي مما سبق في مباحث التقسيم **الفرق بين العلم والمضمر**
حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم وتعدد المعنى
الخاص وعموم الوضع في المضمر **و** علمت ايضا **فساد**
اي الاولاد
تقسيم الجزئي اليهما دون اسم الاشارة كما
فعله
اي العلم والمضمر

فعله بعضهم **ظنا** اي بناء على ظن **ان ذلك** اي اسم
الاشارة موضوع لامر عام الا انه **يتعين بقرينة**
الاشارة الحسية في استعماله في معين دون
اصل الوضع **ومدلول الضمير يتعين بالوضع** الذي
هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من ان التعيين
فيه ايضا وضعي كالعلم والمضمر قوله دون اسم الاشارة
حال من ضمير اليهما اي متجاوزين اياه حيث لم يشمله
التقسيم وقوله ظنا مفعول له للتقسيم التنبيه **الرابع**
تبين لك من هذا اي من التقسيم المذكور **ان**
معنى قول النحاة ان الحرف يدل على معنى في
غيره انه لا يستقل بالمفهومية بان لا يكون

ملحوظا قصدا وبالذات بل يكون ملحوظا تبعا وعلى انه
وسيلة الى ملاحظة غيره وهذا المعنى لا يتضح غاية
الاتضاح الا بتمهيد مقدمة فنقول ان المعاني
قد تكون ملحوظة قصدا وبالذات وقد تكون ملحوظة
تبعا غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة لملاحظة غيرها
غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها وهي باعتبار
الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصالحة
لان يحكم عليها وبها وباعتبار الثاني غير
مستقلة بالمفهومية وغير صالحة للحكم عليها
وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك
نسبت القيام الى زيد فانت في الحالتين
مدرك

مدرك لنسبة القيام اليه لكنها في الحالة
الاولى مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام
وآلة لتعرف حالهما فكأنها مرآة لمشاهدتهما
ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها واما
في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد
يمكنك اجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب
والاضافات فهي على الاول غير مستقلة
بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها وهذا كما
ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا بالابصار
وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لابصار غيره كالمرآة
فانك اذا نظرت اليها وشاهدت ما ارتسم فيها من

الصورة فان قصرت الى مشاهدة هذه الصورة فالمرأة

في تلك الحالة مبصرة ايضا لكنها غير مبصرة قصدا بل

تبعا ولا يمكن لك ان تحكم عليها او بها كما يمكن للصورة

وان قصرت الى مشاهدة المرأة نفسها تكن صالحة

لأن يحكم عليها او بها كما يمكن للصورة وتكون الصورة

ح مبصرة تبعا غير محكوم عليها او بها فنسبة البصيرة

الى مدركاتها كنسبة البصر الى محسوساتها واذا تمهد

هذا فنقول معنى الابتدا معنى لم تتعلق بغيره

الاضافة للبيان

كالسير مثلا فذلك المعنى اذا لاحظه العقل قصدا

فظاهر عبارته

وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صالحا

لأن يحكم عليه كما تقول الابتدا معنى اضافيا

وبه

وبه كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتدا او يلزم

منه ادراكات متعلقة تبعا وبالعرض اجمالا وهو

اي لا يتعقل ابتدا

بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتدا ولك بعد

ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بتعلق مخصوص

فتقول ابتدا السير من البصرة ولا يخرج بذلك عن

الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة

لتعرف

بين السير والبصرة وجعله آلة [illegible] حالهما

ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط

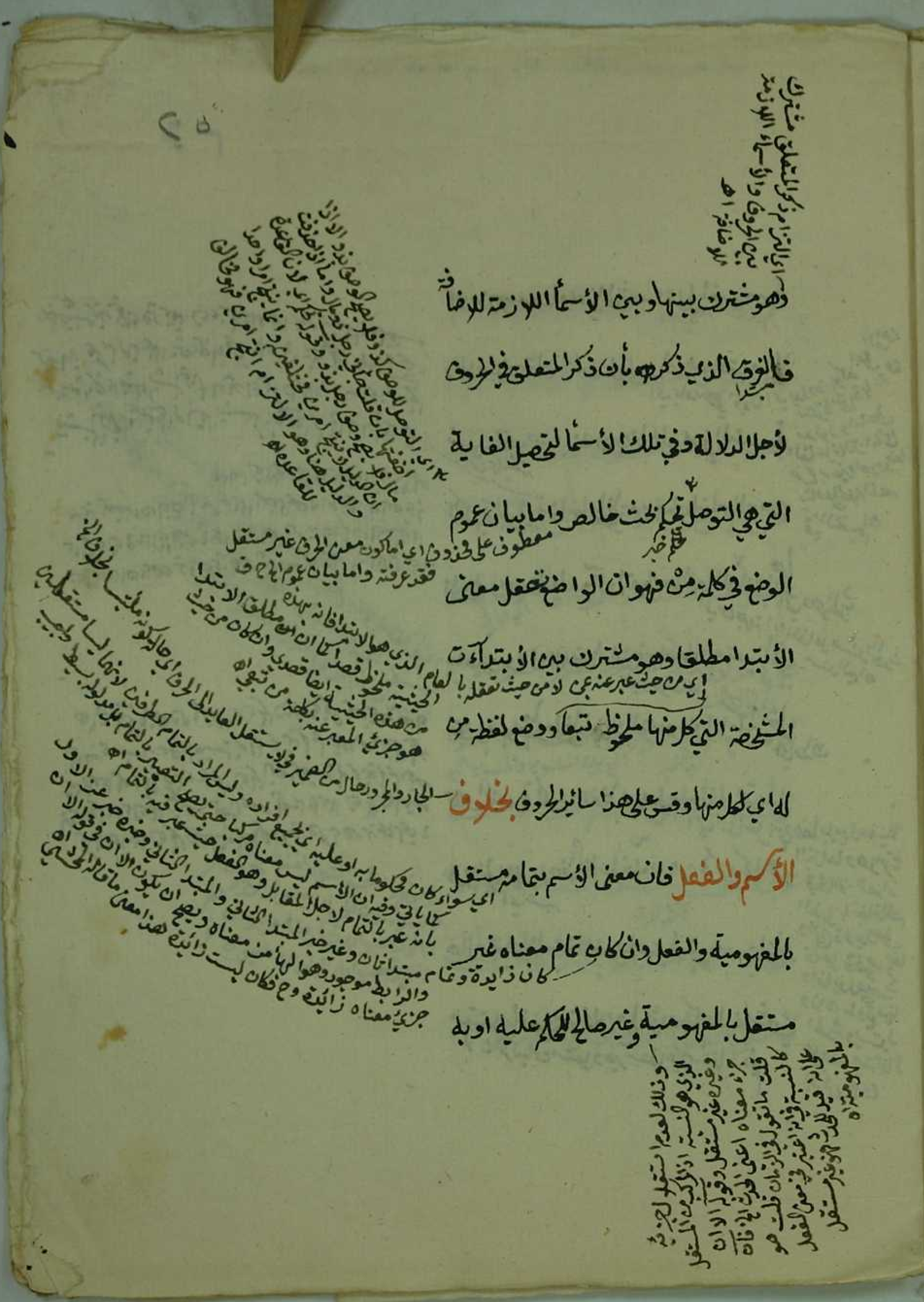
كان غير مستقل بالمفهومية غير صالح لأن يحكم عليه

او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من وهذا

ماذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير

اي ... يعني ما ذكره ابن الحاجب

في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف انما وجب ليتحصل معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة لملاحظته لا لان الواضع اشترط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه ولو لم يشترط الواضع ذلك لامكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه فانه لا مرجع الى الطائل وايضا فحيث لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو



وهو مشترك بينها وبين الأسماء اللازمة للاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل لحكم لحث خالص واما بيان عموم الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقا وهو مشترك بين الابتداءات المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعا ووضع لفظ من له اي لكل منها وقس على هذا سائر الحروف بخلاف الاسم والفعل فان معنى الاسم بتمامه مستقل بالمفهومية والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه او به

الان جزء معناه اعني الحدث مستقل بالمفهومية
والحاصل ان قام مثلا يدل على حدث وهو القيام وعلى
نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني النسبة
الحكمية الجزئية فانها ملحوظة من حيث انها حالة بين
الحدث وبين فاعله وآلة لتعرف حالهما الا ان ههنا
متعين بدلالة اللفظ والآخر وان كان متعينا في
نفسه بوجه ما وملحوظا بذلك الوجه والا لما امكن ايقاع
تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلم يتحصل
هذا الجزء الا بعد ملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو
حال متعلق الحرف فالفعل باعتبار مجموع معناه غير
مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يحكم عليه بشيء
لان المركب من مستقل وغير مستقل غير مستقل نعم

نعم جزؤه اعني الحدث وحده ماخوذ في مفهوم
الفعل على انه مسند الى شيء آخر فصار الفعل
باعتبار جزء معناه محكوما به وممتازا عن الحرف
ولم يبلغ الى مرتبة الاسم **فان قلت**
لم جعل النسبة التامة مضمومة الى المنسوب وجعل
المجموع مدلول لفظ الفعل ولم ينضم الى المنسوب اليه
كذلك مع انها حالة بينهما ولا اختصاص لها باحدهما
قلت لعل السبب في ذلك ان النسبة
قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة
القائمة بالاب المتعلقة بالابن **فان قلت**
كما ان مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد

الابوة بكون الحيوان متولدا منه حيوان آخر
والبنوة بكون الحيوان متولدا من حيوان آخر
والاب حيوان تولد منه حيوان آخر
والابن حيوان تولد من حيوان آخر

منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة
تحكم ايضا فلم جاز ان تكون الصفة محكوما عليها وبها
دون الفعل اجيب بان النسبة في الفعل
نسبة تامة مقصودة بنفسها غير مربوطة بغيرها
اصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة
بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة
تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد الموصوف عن
غيره وعدم ارتباطه به ولا تكون هي ايضا مقصودة
بالافادة من العبارة فلهذا جاز ان يلاحظ
جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة
جانب الوصف فتجعل محكوما بها واما النسبة
المعتبرة فيها

فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت
ما ذكرتم من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما
به ينافي ما ذكره النحاة من ان المسند في قولنا زيد
قام ابوه هو الجملة الفعلية اجيب بان
المفهوم ههنا حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني
الحكم بان زيدا قائم الاب ولا شك ان هذين الحكمين
ليسا بمفهومين من هذا الكلام بل المقصود الاصلي
احدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول
فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم
عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وان كان
المقصود هو الثاني فالمسند هو القيام المقيد بالاب
الا ترى انك اذا قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة
بينهما لم ترتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ايضا

كذلك لم يرتبط بزيد ولم يقع خبرا عنه ومن ثمت
المناسب حذف ايضا لان كذلك تغني عنه
تسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام
لتجرده عن ايقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر
اي قولنا قام ابوه
زيد وابراز الضمير الدال على الارتباط الذي
يستحيل وجوده مع ايقاع النسبة التنبيه
٩
الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق بين
الفعل والمشتق ان ضاربا لا يرد على حد الفعل
النحويون حدوا الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه
مقترنا باحد الازمنة الثلاثة واورد عليه ان
ضاربا يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل
فالحد ليس بمانع ومما سبق من الفرق بين الفعل
والمشتق

والمشتق علم انه لا يرد فانه اي الفعل ما دل على
حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها
اي النسبة
على ان الحدث اول ما اعتبر في مفهومه فضاربا
ليس كذلك لانه يدل على ذات ونسبة الحدث
اليه فالملحوظ اولا في الفعل الحدث وفي المشتق
الذات ويحتمل ان يعود الضمير في قوله فانه الى
ضارب وتكون كلمة ما نافية التنبيه السادس
ويعلم منه اي مما سبق من التقسيم الفرق
بين اسم الجنس وعلم الجنس اعلم ان في اسم
الجنس مذهبين احدهما وهو الاكثر استعمالا
انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى

فيه انهم صرحوا بان الحد لا بد ان يكون مشتملا على
ما يخرج ضارب ونحوه والحد غير مشتمل على ذلك
وانما خرج بمعونة خارجية وهو ان يكفي
في الحد اه ٤ ص

قوله ويعلم منه معطوف على محذوف اي بين ويعلم منه وليس
معطوفا على قوله قد عرفت في التنبيه السابق لوجود الفصل
بالترجمة بينه وبينه ولا على قوله السادس هذا لعدم
وجود مقام للوصل ولا على مقدر هو منه يعلم امور سبقت
ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر في هذا التنبيه
ثم الاولى في الواو من قوله ويعلم ان تكون زائدة لان
جعلها عاطفة يحوج الى التقدير وجعلها زائدة لا يحوج
الى تقدير اه ح ف

الان الشائع المتبادر من ما الموصولية والشائع في النفي لم يبدلا ولا يبدل
ولهذا رجح المص جعل ما موصولة على جعلها نافية فيما نسب اليه من الحواشي اه

فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاجب والزمخشري

والآخر انه موضوع للماهية من حيث هي هي كما

ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان

علم الجنس غير مذكور في التقسيم فلا بد من تأويل

لهذا الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره مبني على

اي التأويل على حذف مضاف اي ما كان اي ما يؤول اليه قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من هذا التأويل اه

حيث هي هي كما ان علم الجنس كذلك الا ان

بينهما فرقا فان علم الجنس كأسامة وضع

بجوهره للجنس المعين فيدل بجوهره على

كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة

عنده معهودة كما ان الأعلام الشخصية تدل

بجوهرها

بجوهرها بحسب الوضع على كون تلك الاشخاص

معهودة متعينة عنده وان اسم الجنس كذئب

واسد لا يدل على ذلك التعيين بجوهره اصلا

بل وضع لغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء

التعيين وهو معنى فيه من خارج بآلة من اي سببها

نحو اللام للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم

الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فحاصل

التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للمعنى الكلي

الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين

وان معنى علم الجنس معلوم انه موضوع للحقيقة

باعتبار التعيين فيه السند هو منه الفرق الى

ورده المولى عصام الدين بأن هذا لا بد له من دليل ولا دليل عليه اقول ح فلا احسن في الفرق ما اشار اليه بعض المحققين وهو ان اسم الجنس موضوع للماهية الكلية وعلم الجنس موضوع للماهية الجزئية وهي الحاضرة في نفس الواضع ان وضعه وهو فرد من افراد الماهية الكلية التي هي مدلول اسم الجنس مثلا اذا استحضر الواضع الماهية في نفسه فان وضع اللفظ لتلك الماهية الجزئية الحاضرة كان اللفظ علم جنس وان وضعه للماهية الكلية التي تلك الماهية الحاضرة في النفس فرد من افرادها كان اللفظ اسم الجنس وهو فرق ظاهر حقيق بالاعتماد والميل اليه تأمل

الواو للحال وهمزة ان مكسورة وقوله معلوم اي بين القوم ومشهور بينهم غنية عن ذلك فلذا ذكره فيما سبق كما سبق فحقق

هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل التنبيه

السابع الموصول عكس الحرف هذه اشارة

الى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما
اي من الفرق الذي تقدم استقلال المعنى في

من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى
اي الفرق المذكور

وعدمه **فان الحرف يدل على معنى في غيره**

ويحصله وتعقله بما اي بذلك الغير الذي
عطف تفسير

هو اي معنى الحرف **معنى فيه والموصول** عكس

ذلك ان معناه **امر مبهم** عند السامع **يتعين**

عنده بمعنى اي بمعنى الصلة الذي هو معنى

فيه اي في الموصول وانما قيدنا الابهام

بكونه عند السامع لانتفاء الابهام في المعنى
المراد

في الموصول وعدمه في الحرف وهذا الفرق يفهم منه الفرق الثاني الذي يلزمه التزاما فقولنا فان الحرف يدل على ان الشيء متى كان مستقلا بالمفهومية كان كذلك لا يحتاج في فهم معناه الى ضميمة شيء آخر وانما يحتاج الموصول الى الصلة لتعيين المعنى لا لتفهيم اصل المعنى ومتى كان الشيء غير مستقل كان يحتاج في فهم معناه الى الغير اه

المراد بالموصول بحسب الوضع وعند الحكم التنبيه

الثامن الفعل والحرف يشتركان في انهما يدل على معنى
لان

باعتبار كونه ثابتا للغير اشارة الى علة امتناع

الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معناهما
كل من الفعل والحرف

وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته

في نفسه اي استقلاله بالمفهومية ليمكن

اثبات غيره له وكل واحد من مدلوليهما

غير مستقل بالمفهومية بل امر ثابت للغير

فمعنى من مثلا كما ذكر هو الابتداء الخاص الذي

يكون آلة لملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى

ضرب هو ذلك الحدث المنسوب الى فاعلها

هذا يقتضي ان النسبة المأخوذة في مفهوم الفعل كلية مع انه قد تقدم ان النسبة المأخوذة في مفهوم الفعل جزئية اي نسبة لفاعل معين خصوصا او مبهم فهذا ينافي ما سبق فتأمل اه

بحيث تكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها
وآلة لتعرفهما ومن هذه الجهة اي كون كل من
مفهومي الفعل والحرف امرا غير ثابت في نفسه بل
لغيره لا يثبت له الغير اي لكل منهما بل لا يثبتان
اي لا يكون محكوما عليه بالغير
لشيء اصلا انا كانا مستعملين في معناهما وانما
قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب
فعل ماض ومن حرف جر فان الالفاظ كلها
من حيث انفسها اي مقطوعا فيها النظر عن
ارادة معانيها الموضوعة في لها متساوية
الاقدام في صحة الحكم عليها وبها ومنهم من
قال ضرب ومن مثلا في تلك الصورة اسم
باعتبار

اي في تمام معناهما وجزئيه الذي لا يستقل بالنسبة للفعل واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين في انفسهما بان اريد بهما لفظهما وفي الجزئي المستقل بالنسبة للفعل فانهما في الاول يخبر بهما وعليهما عنهما والفعل في الثاني يخبر به اشار الشيخ الى الاول بقوله وانما قيدنا اه ح ق

فهذه اشارة الى كونه لا يصح الحكم عليه وقوله بل لا يثبتان الخ اشارة الى كونه من مفهومي الفعل والحرف لا يصح الحكم بهما فصح الاوراب فهو احراب ع عدم صحة الحكم عليهما الى عموم صحة الحكم بهما اه

الاضافة على معنى في والداخلة على صحة بمعنى على اه

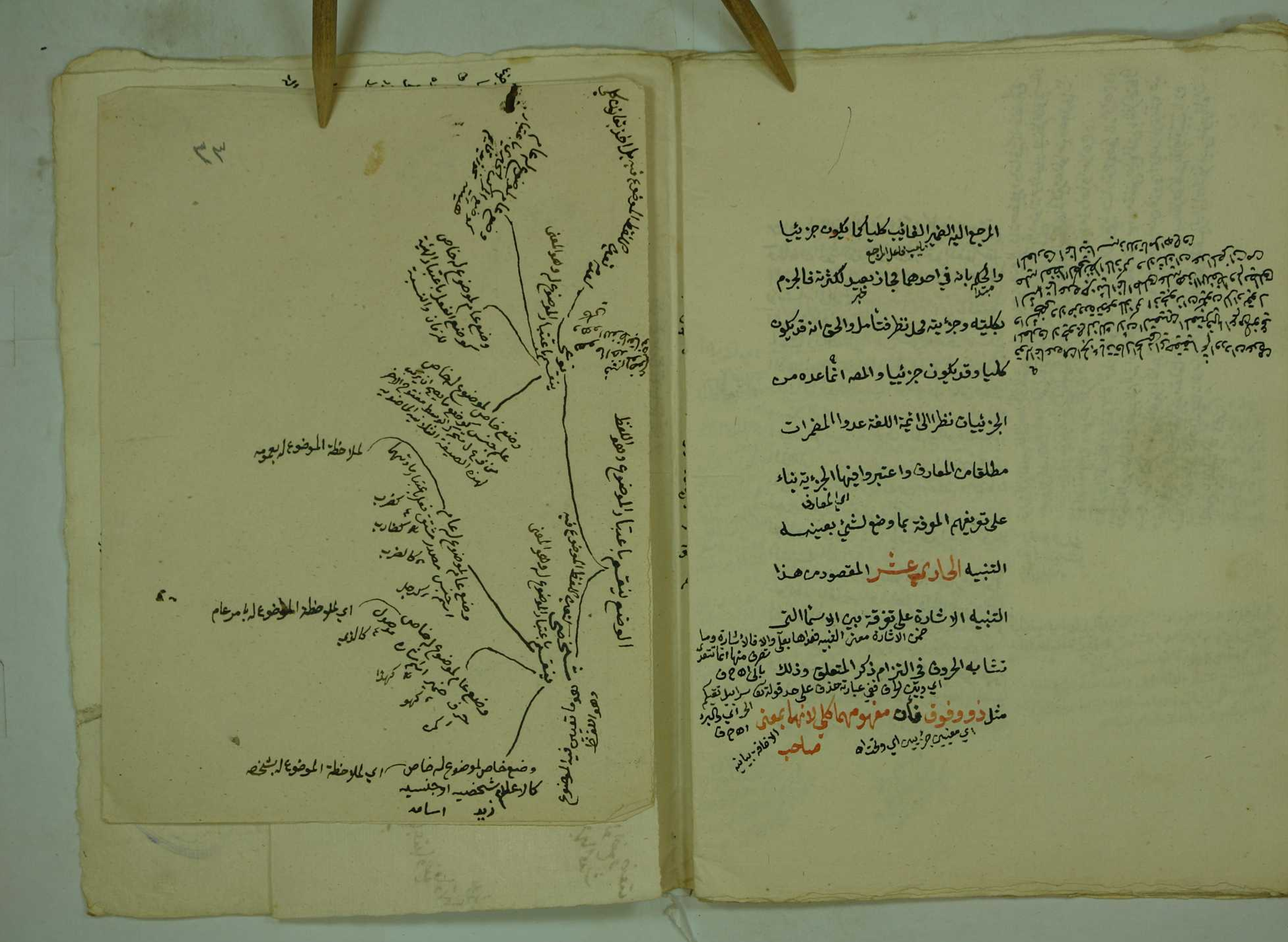
صفة جرت على غير من هي له لانها للالفاظ وقد جرت على المعاني ولذا ابرز الضمير وكان الاولى حذفها ليشمل اللفظ المعاني الحقيقية والمجازية كما يدل عليه قوله من حيث انفسها اه ح ق

باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوعة لمعان
لانفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع وحينئذ لا دليل
متعلق بوضع
لهم على تلك الدعوى لا ذكر اللفظ وارادة نفسه
الزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم
جسق مهمل وثلاثة احرف ولا يقوم عليها
مبتدا خبر معطوف
العاقل فضلا عن الفاضل ولقائل ان يقول
فحينئذ لا يكون آمنوا في قوله تعالى واذا قيل لهم
آمنوا اسما لانتفاء وضعه ولا فعلا لان
المراد به لفظ آمنوا فلا يصدق قول النحاة
ولا يتأتى الكلام الا من اسمين او فعل واسم
والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى الظاهر

اي يجيء

انه لا يتأتى الاخ اسمي حقيقة او ما يقوم
مقامها وامنوامن حيث ارادة نفس اللفظ
به كالاسم المستقل بالمفهومية ولابد من اعتياد
هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشكل
ذكر الحصر وتوجيه الكلام والمبتدا اللهم الا ان
يقال ذلك الحصر وتلك التوجيهات مبنية
على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمالات
لا على اعتبار النوادر واذا كان معنى
الفعل والحرف كذلك كالخبر عنهما التنبيه
التاسع الفعل مدلوله كلي ولما ذكر في التنبيه
الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التنبيه
التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار
بعض معناه وهو الحدث كلي واما باعتبار تمام
معناه وهو الحدث ونسبته في زمان معين الى
موضوع ما ففي كليته نظر بل هو في اعتبار تمام
معناه كالحرف فكما ان لفظ من موضوعة
وضعا عاما لكل ابتداء خاص بخصوصه
كذلك لفظ ضرب موضوعة وضعا عاما
لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله
منهج

من اقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم
ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلا
بالمفهومية فلا يتحقق في ذوات متعددة صالحا
لانتسابه الى كل منها فكان نسبته الى خاص منها
اي من كل واحد منها فيخبر به اي بالفعل
باعتبار ذلك الحدث عن شيء او هو حق بهذا
الاعتبار مسندا دائما اذ قد اعتبر في مفهومه
ذلك اي الحدث بحسب الوضع فلو يمكن جعله
مسندا اليه دون الحرف اذ لا يتعقل مدلوله
اي تعقل مدلول الحرف الذي هو تحصله
الذهني انما هو بما يتحصل له اي بتبعية
ما يحصل مدلول الحرف له من متعلقه وان كان
غير مستقل في التعقل والتحقق فلا يتعقل لغيره
فلا يكون مخبرا به كما لا يكون مخبرا عنه لذلك
التنبيه العاشر في ضمير الغائب في كليته
نظر فتامل ووجه النظر ان الضمير مطلقا
سواء كان للغائب او المتكلم او المخاطب موضوع
لكل من المشخصات وضعا كليا عاما فقد علم
منه ان في كلية الضمير باعتبار توهم وضع كل
واحد من افراده لمفهوم كلي كوضع هو لمفهوم
الواحد المذكر الغائب نظرا وفي بعض النسخ
وفي كليته وجزئيته نظر ووجهه ان كثيرا ما يكون



المرجع اليه الضمير الغائب كليا كما يكون جزئيا
(يليه فاعل المرجع)

والحكم بانه في احدهما مجاز بعيد لكثرته فالجزم
(مبتدأ — خبر)

بكليته وجزئيته محل نظر فتامل والحق انه قد يكون

كليا وقد يكون جزئيا والمص انما عده من

الجزئيات نظرا الى ثمة اللغة عدوا المضمرات

مطلقا من المعارف واعتبروا فيها الجزئية بناء
(اي المعارف)

على توهمهم الموفقة بما وضع لشيء بعينه

التنبيه **الحادي عشر** المقصود من هذا

التنبيه الاشارة على تفرقة بين الاسما التي
(ضمن الاشارة معنى التنبيه فعداها بعلى والا فالاشارة وما تصرف منها انما تتعدى بالى اهـ ح ق)

تشابه الحروف في التزام ذكر المتعلق وذلك
(اي ويبين لك في عبارة حذف على حد قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر اي والبرد اهـ ح ق)

مثل **ذو** و**فوق** فان **مفهومهما كلي لانهما بمعنى**
(اي معنيين جزئيين اي وحدة)

صاحب
(الافادة بيانه)

الوضع باعتبار اللفظ الموضوع

نوعي لعدم تعيين اللفظ الموضوع بل الضد بقانون كلي يقول الواضع وضعت كل ما كان على وزن فاعل للدلالة على ذات نسب اليها الحدث
كضارب

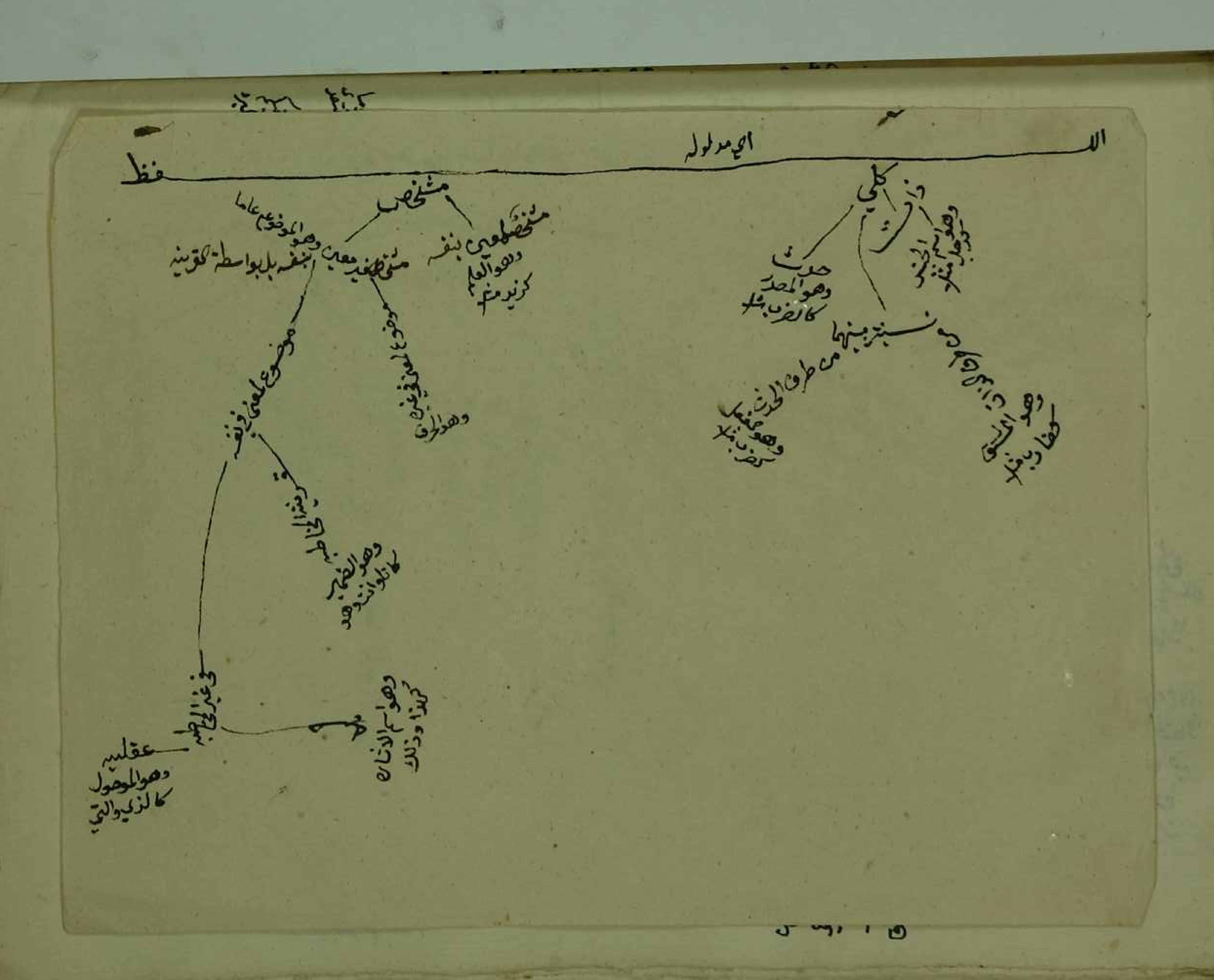
شخصي … كزيد

باعتبار المعنى الموضوع له

وضع عام لموضوع له عام كاسم الجنس كرجل والمصدر كالضرب وكذا المشتق كضارب والفعل باعتبار وضع مادتها للحدث كضرب
للملاحظة الموضوع له بعمومه

وضع عام لموضوع له خاص كالحروف والضمير واسم الاشارة والموصول
للملاحظة الموضوع له بامر عام

وضع خاص لموضوع له خاص



صاحب وعلو وان كانا لا يستعملان

الا في جزئيين اضافيين بالنسبة الى معناهما

الذي هو الصاحب والعلو لوضع الاضافة ~~على الجزء المذكور~~

فلا يكونان جزئيين بحسب الوضع بل بحسب استعمالهما

في بعض النسخ الوصف بالحقيقيين ولا وجه له بالنظر لما ذكره اه

في الجزئيين الاضافيين الذي قد يكونان جزئيين

حقيقيين وقد يكونان كليين ايضا كما تقول الانسان

ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح حمله على

فذو كلي وقد اضيف الى جزئي اه

الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة

بالكلي فظهر التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى

الحرف جزئي مشخص كما بين التنبيه الثاني

عشر لا يريبك اي لا يوقعك في ريبة وشك

قوله ولذا اي لتحقق استعمالهما في الجزئي الاضافي الذي هو اعم من الحقيقي لا يصح ما ذكره لا قتضائه عدم استعمالهما في الجزئي الاضافي في غير الحقيقي مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق كما مثل به الشارح اه

المراد بالجزئي الاضافي كالانسان فانه بالنسبة الى الحيوان جزئي وجزئيته اضافية وهي بالنسبة الى الكلي اعم منه اه

[illegible]

تعاور الألفاظ بعضها مكان بعض

اي تناوب بعضها مكان بعض وان قرئ بالضم
اشار الى ان بعض من كلام المصنف
فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على
اي بعضها

ان الجملة حال موكدة **اذ المعتبر الوضع**

ختم الرسالة بدفع ما عسى ان يخطر ببعض
الناظرين في
الأوهام وهو ان الحكم بالكلية والجزئية
جمع وهم بمعنى الذهن لا بمعنى الطرف المرجوح
والعلمية والموصولية وامثالها للألفاظ

انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني

فاذا قلت مثلا جائني ذو مال واردت به

زيدا فيحتمل ان يتوهم انه جزئي لاستعماله

في الجزئي وكذا اذا انحصر في بلدة حفظ

التورية

زو قراءته بالجر والى انه بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وحذف لفظة الالفاظ اشارة الى ان المبدل منه في نية الطرح فلذا لم يذكر الالفاظ اهـ

التورية في زيد فقلت الذي حفظ التورية
في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم ان هذه
الألفاظ اعلام شخصية لاتحاد المراد من
كل منها ومن العلم الشخصي و وجه الدفع ما ذكر ان
المعتبر في الوضع في الألفاظ هو حال الوضع
والموضوع له في ذو امر كلي وان استعمل
ههنا في مشخص فلا يكون جزئيا بخلاف
زيد فانه جزئي لوضعه لذلك المشخص وكذا
الحال في مثل هذه والله سبحانه اعلم تمت
هذه الرسالة العضدية الوضعية بحمد الله
وحسن توفيقه وكان الفراغ من نسخ هذا
الشرح الشريف ليلة السبت الموافق لليوم
الثالث والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام
الذي هو من شهور ختام سنة تسع وخمسين
ومائتين والف على يد كاتبها لنفسه الفقير الى ربه
احوج العباد واحوجهم لعفو الكريم الجواد محمد خليل
ابراهيم ابن الحاج مراد خادم السنة المحمدية والمدرس
بجامع المكي بحماه عفى الله تعالى له وللمسلمين امين